كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية **التخصص: اقتصاد دولي**

المقياس: تحويلات دولية

السنة: ثانية ماستر **السداسي: الثالث**

الوحدة التعليمية: أساسية **المعامل: 2، الرصيد: 6**

أهداف المقياس:

- اكتساب المعارف ذات البعد النظري للمقياس باعتباره جديدا على معظم الطلبة.
- تمكين الطالب من التحكم في عمليات التحويلات الدولية التي يتطلبها الاقتصاد الدولي.

تمهيد

ميزان المدفوعات.. مؤشر أم سجل؟

يعتقد البعض أن التعاملات والتدفقات النقدية بين الدول حركة سلعية يمكن اختصارها بمفهوم الواردات والصادرات، حيث تُسجَل المعاملات الناتجة عنهما عن طريق سجل يطلق عليه اسم "الميزان التجاري." ولكن مع التطور الاقتصادي ومع ارتفاع مستويات حركة التبادل التجاري والمالي بين الدول، وبالتالي ظهور شركات عالمية تستثمر وتنفذ عملياتها خارج حدود دولها، بهدف الاستفادة من أسواق الدول الأخرى وميزاتها التنافسية، وكذلك مع انتشار حركة الهجرة للعمل ومع سهولة القيام بالاستثمار في أسواق المال العالمية حيث أصبح من الممكن لأي مستثمر أن يشتري أسهمًا من البورصات العالمية من منزله، وكذلك مع توسع المؤسسات المالية والبنكية والتي أصبحت تملك فروعا أو مكاتب تمثيلية في عدة دول، أدرك الجميع أن التبادلات بين الدول لم تعد قاصرة على تبادل السلع فقط بل أصبح الجزء الأكبر منها عبارة عن تحويلات مالية وتدفقات نقدية وبالتالي أصبح من الضروري تسجيل هذه الحركة وبشكل دقيق، وهو ما أدى إلى ظهور ما يُسمى بميزان المدفوعات. إذن، ما هو ميزان المدفوعات؟ وما الفرق بينه وبين الميزان التجاري؟ وما هي أهميته؟

ميزان المدفوعات هو السجِل الذي يلخص كل التبادلات المالية والسلعية التي يقوم بها الأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في بلد ما مع الأفراد والشركات، والمؤسسات المختلفة في باقي أنحاء العالم.

أي أنه سجل محاسبي منتظم لكافة المعاملات الاقتصادية والمالية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة وبين بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة.

وكمثال لهذا الموضوع فإننا نفترض قيام شركة جزائرية بشراء منتجات غذائية من شركة تركية بقيمة مليون دولار نقدا تم سدادها عن طريق تحويل بنكي، وبالتالي فإنه يمكن تصور أثر العملية السابقة كما يلي: خروج مليون دولار من دولة الجزائر وبالتالي تسجيلها في الجانب السالب من ميزان المدفوعات الجزائري، ودخول مبلغ مليون دولار إلى تركيا وبالتالي تسجيلها في الجانب الموجب من ميزان المدفوعات التركي.

ونفس المثال يمكن تطبيقه لتحويلات المغتربين وأموال التبرعات والهبات الدولية، وكذلك لأرباح الشركات العالمية والتي تحول من فروعها الخارجية إلى فرعها الرئيسي بالبلد الأم، وذلك بخصم المبلغ عند خروجه من اقتصاد دولة وإضافته عند دخوله لاقتصاد دولة أخرى.

ومن هنا وبشكل سريع فإنه يمكن القول إن البيان الذي يسجل جميع الأموال التي تخرج من الدولة أو تدخل إليها، يُسمى بميزان المدفوعات، وهنا يكمن الفرق بينه وبين الميزان التجاري والذي يسجل حركة السلع عن طريق تسجيل حركة الواردات والصادرات من السلع فقط.

هذا ويمثل العجز والفائض في ميزان المدفوعات من الناحية الاقتصادية حصيلة الرصيد الصافي للمعاملات والتي تسمى بالفائض إذا ما كانت التحويلات الداخلة للدولة أكبر من تلك الخارجة منها أو بالعجز في الحالة العكسية.

أما أهمية ميزان المدفوعات فتتمثل بما يلي: ميزان المدفوعات أداة اقتصادية تحليلية شاملة للاقتصاد توضح هيكل الدولة الإنتاجي والتصديري وبالتالي تساعد في دراسة الوضع الاقتصادي العام خلال فترة معينة.

يفيد ميزان المدفوعات في دراسة تطور المعاملات المالية واتجاهاتها عبر الزمن وبالتالي تحديد حالة العجز أو الفائض وهو ما يسهل عملية تحديد السياسات والإجراءات الاقتصادية.

ميزان المدفوعات هو المرآة التي تعكس واقع الاقتصاد، حيث يساعد في التعرف على مستوى التداخل بين الاقتصاد المحلي والاقتصاديات الأخرى، وهو ما يؤثر على السياسة الخارجية للدولة وعلاقتها بباقي الدول.

يعتبر مؤشرا مهما جدا وأساسيا لتحديد حركة الرساميل الخاصة من وإلى الدولة، وبالتالي تحديد حركة النقد الأجنبي وتوقع حركة التضخم أو الانكماش مستقبلا وهو أيضا مؤشر مهم للمستثمرين، يتم من خلاله الحكم على المناخ الاستثماري للدول عبر تحديد مدى توفر النقد داخليا ومدى سهولة تحويل الأموال خارجيا.

وأخيرا فإن ميزان المدفوعات يعتبر مؤشرا مهما جدا للنظرة الاستراتيجية لواقع الاقتصاد في الدول، حيث إنه يمثل أداة يمكن من خلالها تحديد ثقوب الدورة المالية للدول وبالتالي معرفة المستفيد الحقيقي من حالة الرخاء الاقتصادي لدولة ما.

ميزان المدفوعات.. مؤشر قوة المبادلات التجارية للدول

ميزان المدفوعات أو الأداءات بيان إحصائي يسجل –طبقا لمنهجية محددة– كل المبادلات التجارية (السلعية والخدمية)، وجميع التدفقات المالية التي تتم خلال السنة بين بلد معين وبقية دول العالم.

معايير دولية موحدة

لعب صندوق النقد الدولي دورا مهما في توحيد النظم الإحصائية الخاصة بالمعاملات الخارجية في العالم، عبر وضعه "دليل ميزان المدفوعات" ودعوته الدول الأعضاء إلى اعتماده كمنهجية موحدة في إعداد موازين مدفوعاتها، مما ساهم بشكل كبير في تعزيز قابلية الإحصائيات الاقتصادية للمقارنة على المستوى الدولي.

وقد أصبح تسجيل تدفقات ميزان المدفوعات في جُل الدول يتم وفقا لمعايير موحدة في دليل صندوق النقد الدولي الصادر عنه لهذا الغرض. وتعد هيكلة ميزان المدفوعات من أهم الأمور التي عمل الصندوق على توحيدها في هذا الإطار لإبراز معطيات مفصلة وتجميع أخرى.

وتستقى البيانات اللازمة لإعداد ميزان المدفوعات من التصاريح الجمركية عند التصدير والاستيراد، والتقارير المصرفية المتعلقة بعمليات تحويل واستقبال الأموال من وإلى الخارج.

هذا بالإضافة إلى المعلومات الإحصائية التي تدلي بها كافة المؤسسات العمومية والخصوصية –التي تتعامل مع الخارج– إلى الجهاز الحكومي المسؤول عن متابعة هذه المعاملات.

هيكلة ميزان المدفوعات

تنظم البيانات التي يقدمها ميزان المدفوعات –بناء على توصيات دليل صندوق النقد– في حسابين رئيسيين هما: حساب المعاملات الجارية وحساب رأس المال والعمليات المالية.

1– حساب المعاملات الجارية (أو الحساب الجاري): يشمل هذا الحساب جميع العمليات المتعلقة بتصدير واستيراد السلع والخدمات، بالإضافة إلى العمليات التي تخص الدخل والتحويلات الجارية. وينقسم إلى أربعة أجزاء:

أ– السلع: يشمل هذا الجزء جميع العمليات المتعلقة بتبادل السلع، ويُميز هنا بين ثلاثة أنواع من السلع: البضائع العامة، والسلع المستوردة دون أداء والمعاد تصديرها بعد التحويل، والسلع المقتناة في الموانئ والمطارات (المؤن).

ب- الخدمات: يحتوي ميزان المدفوعات على سبعة بنود للخدمات تتمثل في: النقل، الأسفار، خدمات الاتصال، خدمات التأمين، رسوم الامتياز والتراخيص، أنواع أخرى من الخدمات المقدمة للمقاولات، والخدمات الحكومية.

ج- الدخل: يهتم هذا الجزء من الحساب الجاري بكل العمليات التي تخص مداخيل عوامل الإنتاج (أي العمل ورأس المال) كالأجور ومعاشات التقاعد مثلا، بالإضافة إلى عائدات الاستثمار في الأسهم والسندات وغيرهما من الأصول، وفوائد الدين الخارجي.

د- التحويلات الجارية: تتعلق بتحويلات المغتربين المقيمين في الخارج وتحويلات الأجانب المقيمين داخل البلد.

2- حساب رأس المال والعمليات المالية: وينقسم إلى جزأين:

أ- عمليات رأس المال: تتمثل هذه العمليات في تحويلات المغتربين الذين يغادرون ديار المهجر ويعودون إلى أوطانهم الأصلية بصفة نهائية، والتحويلات المتعلقة بالمغادرة النهائية للأجانب المقيمين سابقا، إضافة إلى الإعفاءات من الديون.

وتختلف التحويلات السالفة الذكر عن مثيلاتها المقيدة في حساب المعاملات الجارية بكونها ليست ذات طابع متكرر (جارٍ).

وتضاف إلى ما سبق التحويلاتُ المرتبطة بعمليات شراء أصول غير مالية ولا تصنف كاستثمارات مباشرة، كحقوق الملكية الفكرية (براءة اختراع أو تصميم صناعي أو علامة تجارية... إلخ).

ب- العمليات المالية: يشمل هذا الجزء كل العمليات التي تخص الاستثمارات المباشرة، والاستثمار في حافظات الأوراق المالية، والقروض الممنوحة للمؤسسات العمومية والقطاع الخاص على حد سواء (التسديدات برسم أصل الدين تقيد في جانب النفقات)، والودائع المصرفية، كما يضم بندا أخيرا خاصا بالاحتياطي النقدي الموجود في حوزة المصرف المركزي للدولة.

3- الفارق الإحصائي: يسمح بموازنة ميزان المدفوعات (تعادل التدفقات نحو الداخل وإلى الخارج)، نظرا لإمكانية حصول خطأ أو سهو في تسجيل بعض البيانات في المصدر (التصاريح الجمركية أو المصرفية مثلا).

أهمية ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات مصدرا غنيا بالمعلومات المتعلقة بأداء الاقتصادات على المستوى الدولي، ويتيح لصناع القرار إمكانية الوقوف على القدرة التنافسية لاقتصادات بلدانهم، وتقييم سياساتهم العمومية المؤثرة في

المبادلات مع الخارج في عدة مجالات: السياسة التجارية، والسياسة الصناعية، والسياسة النقدية، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية... إلخ.

فعلى سبيل المثال إذا كان الجزء المتعلق بالسلع (الميزان التجاري) يعاني من رصيد سالب، فذلك يعني أن قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات. ويعكس هذا الوضع ضعفا في قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات المستوردة من الخارج في السوق المحلية، وعجزا في الولوج إلى الأسواق الدولية.

كما أن العجز التجاري يمكن أن يكون سببه تخصص سيئ على مستوى سلم القيمة الصناعية، بحيث يتخصص البلد في تصنيع منتجات ذات قيمة مضافة ضعيفة، أو يكتفي باستغلال موارده الطبيعية وتصديرها إلى الخارج دون أي تحويل في خاميتها.

وفي جانب آخر، يمكن أن يُتخذ الجزء الخاص بالعمليات المالية –وخاصة البندين الأولين منه– مؤشرا مفيدا ينبئ عن مدى ثقة الأجانب في الاقتصاد الوطني وقدرته على استقطاب الاستثمارات. ويوفر فرصة لتقييم فعالية السياسات والتدابير المتخذة في هذا الإطار.

وفي النهاية تبقى القدرة على قراءة ميزان المدفوعات بشكل صحيح وفهم الأبعاد الكامنة وراء أرقامه، ضرورة بالغة الأهمية من أجل تلمس الاتجاهات التي يسير إليها الاقتصاد، وفرصة لإعادة توجيه السياسات بما يضمن تصحيح الاختلالات وتعزيز الاختيارات الصائبة في السياسة الاقتصادية الكلية للدولة.

محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية

– الأداء الاقتصادي يلعب دوراً بارزاً في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

– وجود قطاع مالي متطور يعدّ عاملاً مهماً في جذب رؤوس الأموال الأجنبية

– تطور بيئة الأعمال يعد أحد أهم المتطلبات الأساسية التي تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

– وجود قطاع تصديري نشط يعتبر من العناصر المشجعة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

في إطار الجهود التي يبذلها صندوق النقد العربي على صعيد نشاط الدراسات والبحوث بهدف دعم السلطات الاقتصادية في الدول العربية في قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر، أصدر الصندوق دراسة حول" **محددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية** ."تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على المحددات الرئيسة التي تعمل على تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة من 2001 إلى 2019 باستخدام متغيرات على مستوى الاقتصاد الكلي، كما تُقدم إطاراً تحليلياً للدول العربية مما يساعدها على تعزيز جهودها الرامية لزيادة وتحسين كفاءة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية.

في هذا الصدد، بينت النتائج وجود علاقة موجبة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .وتشير هذه النتيجة إلى أنه كلما تمتعت الدولة بالازدهار والتوسع الاقتصادي، كلما كان

ذلك عاملاً رئيسياً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة بين تطور القطاع المالي والاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية قيد الدراسة، الأمر الذي يُشير إلى الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه القطاع المصرفي وأسواق رأس المال في تحفيز المستثمرين الخارجيين للاستثمار في الدول العربية.

أيضاً، كشفت النتائج وجود علاقة مباشرة بين مؤشر الحرية الاقتصادية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يساهم وجود مناخ اقتصادي جيد وبيئة استثمارية مواتية في تشجيع المستثمرين من الدول الأخرى على الاستثمار في الدول العربية. كما وجدت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين حجم الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أنه كلما ارتفعت نسبة الصادرات يزيد انفتاح الدولة على العالم وسهولة ولوجها للأسواق الخارجية، مما يعد أحد العوامل الجاذبة للاستثمارات الخارجية. كما توصلت الدراسة إلى أن الاستثمار المحلي له ارتباط عكسي بالاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل، مما يشير إلى إمكانية إحلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالاستثمارات المحلية.

أخيراً، أوصت الدراسة بتحسين أوضاع المؤشرات الاقتصادية الكلية التي من شأنها أن ترفع من مستوى الأداء وتساهم في تحقيق الاستقرار. كما أوصت بأهمية مواصلة الإصلاح على مستوى القطاع المالي من قبل صانعي السياسات الاقتصادية في المنطقة العربية، لتحفيز المزيد من التدفقات الاستثمارية من الخارج. كما أنه من المهم العمل على تحسين بيئة الأعمال وجعلها جاذبة للاستثمارات.

تعافي الاستثمار الأجنبي العالمي إلى مستويات ما قبل الجائحة

أعلنت منظمة الأونكتاد عن تعافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مستويات ما قبل الجائحة في عام 2021، لتصل إلى 1.58 تريليون دولار – بزيادة قدرها 64في المائة مقارنة بعام 2020.

لكن التوقعات لهذا العام تبدو أكثر كآبة، وفقا لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2022الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والذي حمل عنوان "إصلاحات ضريبية دولية واستثمارات مستدامة."

في سبيل مواجهة بيئة عدم اليقين والابتعاد عن المخاطرة، شدد التقرير على ضرورة أن تحصل البلدان النامية على مساعدة كبيرة من المجتمع الدولي.

وقالت الأمينة العامة للأونكتاد، ريبيكا غرينسبان "إن هناك حاجة هائلة للاستثمار في القدرة الإنتاجية، وفي أهداف التنمية المستدامة وفي التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. اتجاهات الاستثمار الحالية في

هذه المجالات ليست إيجابية بالإجماع. على الرغم من أن البلدان تواجه مشاكل فورية مزعجة للغاية ناجمة عن أزمة تكلفة المعيشة، فمن المهم أن نكون قادرين على الاستثمار على المدى الطويل".

الاقتصادات المتقدمة تحقق نموا أكبر

انطلاقا من قاعدة منخفضة في عام 2020، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي العام الماضي بسبب الزخم الناجم عن نشاط الدمج والاستحواذ المزدهر والنمو السريع في تمويل المشاريع الدولية بسبب التمويل وحزم تحفيز البنية التحتية الرئيسية.

رغم استفادة جميع المناطق من الانتعاش، تركز ما يقرب من ثلاثة أرباع النمو في الاقتصادات المتقدمة، حيث ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 134في المائة.

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية بنسبة 30 في المائة لتصل إلى 837 مليار دولار – وهو أعلى مستوى تم تسجيله على الإطلاق – ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى النمو القوي في آسيا، والانتعاش الجزئي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والانتعاش في أفريقيا. وظلت حصة البلدان النامية في التدفقات العالمية أعلى بقليل من 50 في المائة.

يمثل عنصر الأرباح المعاد استثمارها في الاستثمار الأجنبي المباشر – الأرباح التي تحتفظ بها الشركات متعددة الجنسيات في الشركات الأجنبية المنتسبة – الجزء الأكبر من النمو العالمي، مما يعكس الارتفاع القياسي في أرباح الشركات، لا سيما في الاقتصادات المتقدمة.

آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي لعام 2022

هذا العام، تغير مناخ الأعمال والاستثمار بشكل كبير حيث أدت الحرب في أوكرانيا إلى أزمة ثلاثية الأبعاد متمثلة في ارتفاع أسعار الغذاء والوقود والتشديد في شروط التمويل .

ومن العوامل الأخرى التي تعتم أفق الاستثمار الأجنبي المباشر، تجدد الآثار الوبائية، واحتمال حدوث المزيد من ارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات الكبرى، والمشاعر السلبية في الأسواق المالية، والركود المحتمل.

ويشدد التقرير على أن "الأونكتاد يتوقع أن زخم النمو لعام 2021 لا يمكن أن يستمر وأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في عام 2022 من المرجح أن تتحرك في مسار هبوطي، وفي أحسن الأحوال تظل ثابتة."

وفقا للتقرير، من المتوقع أن تتأثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات النامية، في عام 2022، بشدة بالحرب في أوكرانيا وتداعياتها الأوسع، وبعوامل الاقتصاد الكلي بما في ذلك ارتفاع أسعار الفائدة."

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر الاستثمار

يتم تعريفه على أنه قيام شخص ما بالاستثمار المالي والتجاري في دولة أخرى غير دولته الأم من خلال مجموعة من الطرق والوسائل، والاستثمارات الأجنبية إما مباشرة أو غير مباشرة، كما يمكن تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأنها شراء المستثمرين أصلًا ماديًا مثل معمل أو مصنع أو آلة في بلد أجنبي. وفي المقابل، الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة هي شراء المستثمرين حصصًا في الشركات الأجنبية التي تتداول في بورصاتهم المالية.

ويمكن تعريفهما بالتفصيل كما يلي: يقصد بمصطلح الاستثمار المباشر بأنه عبارة عن الاستثمار في مؤسسة أو شركة تجارية أجنبية للحصول على السيطرة والنفوذ وممارسة تأثير أوسع ضمن قرارات إدارة الشركة الأجنبية مقابل أن يقوم الطرف المستثمر بتوفير رأس المال للشركة.

بحيث يمكن أن يساهم الاستثمار المباشر للفرد أو المنظمة المستثمرة في شركة أجنبية في أي مجال من المجالات الاقتصادية المختلفة في فرصة الحصول على الحصة الأكبر أو الحصة الأقل، لكن الفائدة تمنح الطرف المستثمر السيطرة والنفوذ في الشركة الأجنبية من مصادر غير توفير رأس المال مثل توفير أصول النظم والتكنولوجيا التنظيمية والإدارية التي تستعين بها الشركة للقيام بأعمالها.

والاستثمار غير المباشر: وهو عبارة عن نوع من أنواع الاستثمار الذي تتم من خلاله عملية الاستثمار في الشركة أو العقار من خلال شراء الأسهم أو شهادات الأسهم والسندات والأوراق المالية الأخرى من قبل الطرف المستثمر بحيث تتم هذه العملية الاستثمارية بطريقة غير مباشرة؛ ويعني ذلك أن هذا النوع من الاستثمار يتم عن طريق المؤسسات المالية الوسيطة أو عن طريق مستشار قانوني مختص بهذا النوع من الاستثمار.

من الجدير بالذكر، أنه وعلى عكس الاستثمار المباشر، في الاستثمار غير المباشر لا يمكن للطرف المستثمر سواء كان من الأفراد أوالشركات المستثمرة الحصول على أي مشاركة أو سلطة أو نفوذ في قرارات إدارة النشاط التجاري داخل الشركة الأجنبية أو المحلية والتي تم الاستثمار فيها.

فوائد الاستثمار المباشر وغير المباشر

وفيما يلي توضيح لفوائد كل من الاستثمار المباشر وغير المباشر:

- فوائد الاستثمار المباشر

يوجد للاستثمار المباشر العديد من الفوائد، أهمها:

- إمكانية أكبر لزيادة رأس المال ويعني هذا، أن الهدف الرئيسي للاستثمار المباشر هو زيادة نسبة الأرباح وكسب المال لصالح الطرف المستثمر من الأفراد أو الشركات، حيث يعد الاستثمار المباشر وبالتحديد الاستثمار المباشر في العقارات التجارية من أفضل الخيارات التي تتيح للأطراف المستثمرة الحصول على المكاسب أو العوائد المالية الطائلة والمضاعفة.

- الحصول على مزايا ضريبية أفضل من فوائد الاستثمار المباشر أنه يوفر الحماية والحصانة للمكسب المادي الخاص بالطرف المستثمر، خاصة عند الاستثمار في مجال العقارات التجارية والتي تمكن المستثمر أو الأطراف المستثمرة من الحصول على المزايا الضريبية .إذ إن الاستثمار المباشر في العقارات التجارية وعلى عكس باقي أنواع الاستثمارات المباشرة الأخرى مثل، صناديق الاستثمار وغيرها، والتي قد تمر بخسائر ضربية والتي تؤدي إلى نقصان في مكاسب المستثمر.

- تنوع المحافظ المالية يقوم الاستثمار المباشر بتوفير ميزة حماية المكاسب المالية أو الأرباح الخاصة بالمستثمر من خلال التنوع، حيث أن الاستثمار المباشر يعتمد على عملية تسويق صناديق الاستثمار وبالتحديد صناديق الاستثمار العقاري، وذلك لأن لها ارتباطا منخفضا بسوق الأوراق المالية، إذ يؤدي هذا إلى توفير حماية للمحافظ المالية والأصول المالية للمستثمرين .

فوائد الاستثمار غير المباشر

يقدم الاستثمار غير المباشر العديد من الفوائد، فيما يلي نستعرض أبرزها:

- الاستثمار الرأسمالي المنخفض ويعني ذلك، أنه عادة عند الاستثمار بكافة أنواعه يجب على الطرف المستثمر دفع مبالغ أو نفقات رأسمالية ضخمة وذلك من أجل الحصول على العقارات التجارية أوالممتلكات التجارية، لكن الاستثمارغير المباشر يساعد على توفير فرصة الاستثمار بمبالغ أو رؤوس أموال منخفضة في العديد من المجالات الاستثمارية.

– تحسين سيولة الأصول حيث أن الاستثمار غير المباشر في الأسواق التجارية النشطة مثل سوق الأسهم والذي يتميز بسرعة البيع والكسب والتكلفة المنخفضة يوفر للمستثمرين خاصة الأطراف المستثمرة المبتدئة في مجال الاستثمار فرصة الحصول على مكاسب مادية بطريقة سريعة وآمنة.

– تكاليف الإدارة المنخفضة يساهم الاستثمار غير المباشر للأطراف المستثمرة في توفير القدرة على التحكم في الاستثمارات بشكل منظم وبتكاليف مادية أقل، فعلى سبيل المثال، يمكن للطرف المستثمر في سوق الأسهم التحكم بزيادة أسعار الأسهم الخاصة به وتخفيضها بسهولة وبشكل يومي إذا تطلب الأمر، ودون حصول أي عقبات خلال عملية البيع و الشراء للأسهم الخاصة به.

التحويلات المالية والأزمات السابقة لوباء "كوفيد-19"

على الرغم من أن المهاجرين واللاجئين وغيرهم من العمال العابرين للحدود الوطنية ظلوا منذ أكثر من قرن يرسلون تحويلات مالية وعينية،)في شكل استثمار ونقود وسلع إلى بلادهم ومناطقهم الأصلية(، فإن المنظمات الدولية نادراً ما عكفت على دراسة هذه الظاهرة حتى بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

والجدير بالذكر، في هذا السياق، أن أهمية التحويلات المالية تتخطّى حدود التنمية الاقتصادية للأسواق العالمية[6]؛ فوفقاً لأهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة[7]، تشكِّل هذه التحويلات في المتوسِّط ما يبلغ 60% من مداخيل الأسر المتلقِّية، وعادةً ما تزيد على ضِعف الدخل المتاح لأي أسرة، خصوصاً في بلدان الجنوب، ما يمكِّن هذه الأسر من تلبية متطلبات المستقبل (هدف التنمية المستدامة رقم 1). إضافة إلى ذلك، فإن التحويلات المالية المستثمَرة في الرعاية الصحية، مثل الحصول على الأدوية والرعاية الوقائية ومنتجات التأمين الصحي، تحسّن صحة الأسر المستفيدة ورفاهها (هدف التنمية المستدامة رقم 3.

شكل 1: تدفقات التحويلات إلى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل أكبر من المساعدات الإنمائية الرسمية وأكثر استقراراً من تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، 1990-2019

المصادر: تقديرات موظفي البنك الدولي، ومؤشرات التنمية العالمية، وإحصاءات ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي

لقد تسارعت وتيرة الهجرة عبر العالم بسبب تغيُّر المناخ في السنوات الأخيرة، والذي عزز بدوره صعوبة الأوضاع المعيشية في كثير من المناطق الفقيرة التي أصابها الجفاف والتصحر. وتؤدي التحويلات المالية واستثمارات مواطني الشتات دوراً مهما في التخفيف من آثار هذه التغيرات السلبية في معيشة السكان، خصوصاً في بلدان الجنوب، ومساعدة المجتمعات في التعامل مع نقص المداخيل الناتج عن الصدمات المتصلة بالطقس (هدف التنمية المستدامة رقم 13).

إن تدفقات التحويلات المالية في العديد من الدول النامية والمتخلفة تشكّل نسبة كبيرة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بل تربو على إجمالي قيمة الصادرات الوطنية الرئيسية. ويمكن للدخل الإضافي المتحصل من التحويلات المالية للمهاجرين أن يساعد الحكومات في جذب المزيد من الاستثمارات وتقوية اقتصاداتها المحلية. كما يمكن أن تشكّل أجور المهاجرين لهذه الحكومات مصادر للعملة الصعبة النادرة، وهذه التداعيات الاقتصادية تحفز التغيرات الاجتماعية وتتأثر بها في التجمعات العابرة للحدود الوطنية، ولعل

المثال الأبرز على ذلك هو تكوين جاليات نشطة في الدول التي تُرسل منها التحويلات، ما يمكِّن من الاستدامة الذاتية لتدفقات التحويلات المالية في جميع المناطق والأقاليم الجغرافية.

وبما أن التحويلات المالية للمهاجرين يرجع إليها الفضل في تخفيف حدة الفقر، فإنها كذلك ترفع من مكانة المهاجرين الذين يُنظر إليهم باعتبارهم إضافات هامشية لسكان الدول المتقدمة وغالباً ما يكونون مثار استياء في بلدانهم ومناطقهم الأصلية لولا هذه التحويلات .وحتى قبل وباء "كوفيد-19"، كان عدد كبير من معيلي الأُسر العابرين للحدود الوطنية، بمن فيهم المهاجرون واللاجئون، جزءاً من الفئات المهمشة والمستضعفة التي تواجه مشكلات اجتماعية-اقتصادية في بلدانهم الأصلية والبلدان التي تستضيفهم.

أظهرت البحوث التي أُجريت حول مجموعات المهاجرين واللاجئين في الدول المتقدمة – من جهة أخرى – خصوصاً تلك الدول التي تمثل وجهات دائمة وحيوية لمجتمعات الشتات، كيف أن تنقلات القوى العاملة تجسِّد العولمة وتؤكدها. كما أن السرديات المستفيضة حول التحويلات العالمية تبيِّن أن إيرادات المهاجرين ساعدت الأسر والمجتمعات في تخفيف حدة الفقر، وترى أن الدخل المتحصل من التحويلات أفضل من حيث الوصول إلى الشرائح الاجتماعية التي غالباً ما تعجز المساعدات الدولية عن الوصول إليها.

لقد كان دور التحويلات المالية في تعزيز التنمية الاجتماعية-الاقتصادية جزءاً لا يتجزأ من المناقشات السياساتية في جميع أنحاء العالم، ولكن ثمة ميزة بارزة ظهرت في خضم أزمة عام 2008 المالية والعديد من الكوارث الطبيعية الأخيرة مفادها أن التحويلات المالية يمكن أن تؤدي دوراً حاسماً في التعافي والانتعاش ما بعد الأزمة على المستويين الاجتماعي-السياسي والاقتصادي.

على الرغم من الشُّح الشديد في البيانات الخاصة بدور التحويلات خلال الأوقات العصيبة، فإن التقارير الصادرة مؤخراً تؤكد أن التحويلات كانت قوةً معاكسة للدورة الاقتصادية في التعافي من الكوارث. فعلى سبيل المثال، شكلت التحويلات جزءاً مركزياً من دخل العديد من الناس قبل الزلزال الذي ضرب باكستان عام 2005. وبعد الزلزال، عاد عدد كبير من مرسلي التحويلات إلى أسرهم، متخلّين غالباً عن وظائفهم، وانقطع جراء ذلك مصدراً حيوياً للدخل.

لقد دُمِّرت نظم الاتصالات وفُقِدت وثائق الهوية، ما تسبب في تعطيل حياة الناس ووسائل معيشتهم. مع ذلك، يبدو أن متلقّي التحويلات كانوا أكثر صموداً ومرونة لأنهم كانوا أحسن حالاً وتعافوا من الكارثة بسرعة مقارنةً بالآخرين الذين لم يتلقوا مساعدة مسبقة من الخارج. والأهم من ذلك هو أن التحويلات الفردية يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في عملية التعافي المستدام، حتى في غياب الدعم الموسَّع على مستوى البلاد.

ومن الأمثلة أيضاً هناك حالة سريلانكا ما بعد كارثة التسونامي التي وقعت عام 2004. فقد أثرت الكارثة تأثيراً شديداً في قنوات التحويلات الرسمية وغير الرسمية، حيث كانت التحويلات المرسلة من أكثر من 1.2

مليون مهاجر تشكل أكبر مصدر للنقد الأجنبي في البلاد (1.5 مليار دولار في عام 2004). وتعطّلت حركة التحويلات المالية بسبب إغلاق المصارف وتدمير البنية التحتية وفقدان الوثائق، خصوصاً خلال الشهرين الأولين بعد كارثة التسونامي. مع ذلك، لعبت التحويلات دوراً حيوياً في تعافي البلاد بفضل سرعة انتعاش حركتها والزيادة الكبيرة في حجمها، وفقاً لمصرف سريلانكا المركزي، فقد سدّت تدفقات التحويلات فجوة حرجة قبل وصول المساعدات النقدية الحكومية.

تؤكد وثائق البنك الدولي أن للتحويلات المالية تأثيراً كبيراً في الاستهلاك الخاص خلال النزاعات والكوارث وبعدها، وأنها تتميز بانخفاض تقلباتها وتبدو معاكسة لاتجاه الدورة الاقتصادية، ما يعني أنها يمكن أن توفر دخلاً مستقراً خلال الصدمات أو حالات التراجع الاقتصادي أو الكوارث، بل ربما يزداد حجمها استجابةً لمثل هذه الطوارئ (البنك الدولي، 2006). وتكتسب تدفقات التحويلات المالية أهمية خاصة بالنسبة إلى الدول الأفقر في العالم التي دائماً ما تكون عُرضة للأزمات والكوارث .ولا شك في أن تنوُّع مصادر الدخل، بما فيها التحويلات، قد يقلل من المخاطر الاجتماعية–الاقتصادية لأسرٍ بأكملها. لذا فإن التحويلات تفي بغرض ضروري من حيث الحد من ضعف الناس وقابلية تأثرهم بالأزمات، كما تساعد في ضمان تحقيق انتعاش اجتماعي–اقتصادي قوي وأسرع وتيرةً.

رغم ندرة السرديات المتعلقة باستقرار التحويلات خلال الأزمات، تشير بعض الدراسات إلى أنها (أيْ التحويلات) يمكن أن تضمن تلبية الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية على نحو موثوق عندما تتراجع مصادر الدخل الأخرى بسبب صدمةٍ ما، وأن تكون بمثابة آلية تأمين خلال الأزمات (البنك الدولي، 2006). وما دام استقرار التحويلات نابعاً من كون مرسليها لا يتأثرون، على الأرجح، بالصدمات نفسها التي يتأثر بها متلقّو هذه التحويلات، فإن استمرار تدفقات الأموال قد يساعد في التخفيف من أسوأ الآثار المترتبة على وباء "كوفيد–19". ونظراً إلى قدرة التحويلات على بناء، وإعادة بناء، نظم حياتية بأكملها وعابرة للحدود الوطنية، من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، فبمقدورها أن تكون شرطاً لازماً للتعافي بعد وباء "كوفيد–19."

شكل 2: كم يُكلِّف إرسال 200 دولار؟ مقارنة بين المناطق العالمية في عاميْ 2018 و2019

المصادر: قاعدة بيانات أسعار التحويلات في جميع أنحاء العالم

توضح أحدث البحوث أن المهاجرين يحوِّلون الأموال ويستثمرون في بلدانهم الأصلية حتى في أوقات الأزمات العصيبة عندما يتوقف الاستثمار الدولي فعلياً. ويشير هذا النمط السلوكي إلى أنه حتى التحويلات المالية على المستوى الفردي يمكن أن تنعش النظم الحياتية الاجتماعية–الاقتصادية بأكملها. فعلى مستوى الأسرة المعيشية في الدول المتلقية للتحويلات، والتي يقع معظمها في الجنوب العالمي، فإن وجود تنوع في الدخل يقلل كثيراً من المخاطر، ما يدل على الترابط بين توقف تدفقات التحويلات المالية وتفاقم حالات الركود.

لقد تأثر مقدمو خدمات التحويل بعمليات الإغلاق وتقليل ساعات العمل وإجراءات التباعد الاجتماعي، وأدى هذا إلى زيادة الأهمية النسبية لخدمات التحويل الإلكترونية، نظراً إلى إغلاق بعض الخدمات ومنافذ التحويل القائمة على الدفع النقدي أو تأثرها سلباً بالأزمة .وفي ظل سياسات إدارة الأزمة ذات الطابع المؤقت، والمتناقض أحياناً، التي تم تنفيذها في جميع أنحاء العالم، فقد توفر تدفقات التحويلات المالية بعد الوباء شرياناً للحياة يخفف من خطورة الآثار الاجتماعية–الاقتصادية بالنسبة إلى المجتمعات الأضعف في العالم. وعلى الرغم من التراجع المحتمل في تدفقات المهاجرين بحلول عام 2021، فإن عددهم قد لا ينخفض مباشرةً. ففي عام 2019، كان هنالك نحو 272 مليون مهاجر، من بينهم 26 مليون لاجئ. وبسبب الصعوبات اللوجستية التي تواجه من يرغبون في العودة إلى أوطانهم، فمن المرجّح أن ينخفض معدل العودة

الطوعية، ما عدا في حالة منافذ الهجرة القليلة عبر الحدود في دول الجنوب، مثل فنزويلا–كولومبيا، ونيبال–الهند، وزمبابوي– جنوب أفريقيا، وميانمار–تايلاند. ونتيجة لذلك، سيبقى من المهاجرين في بلدانهم المضيفة عدد أكبر مما هو معتاد. (المنظمة الدولية للهجرة، 2020)

شكل 3: متوسط تكاليف التحويلات حسب نوع مقدم خدمة التحويل، الربع الرابع من عام 2018

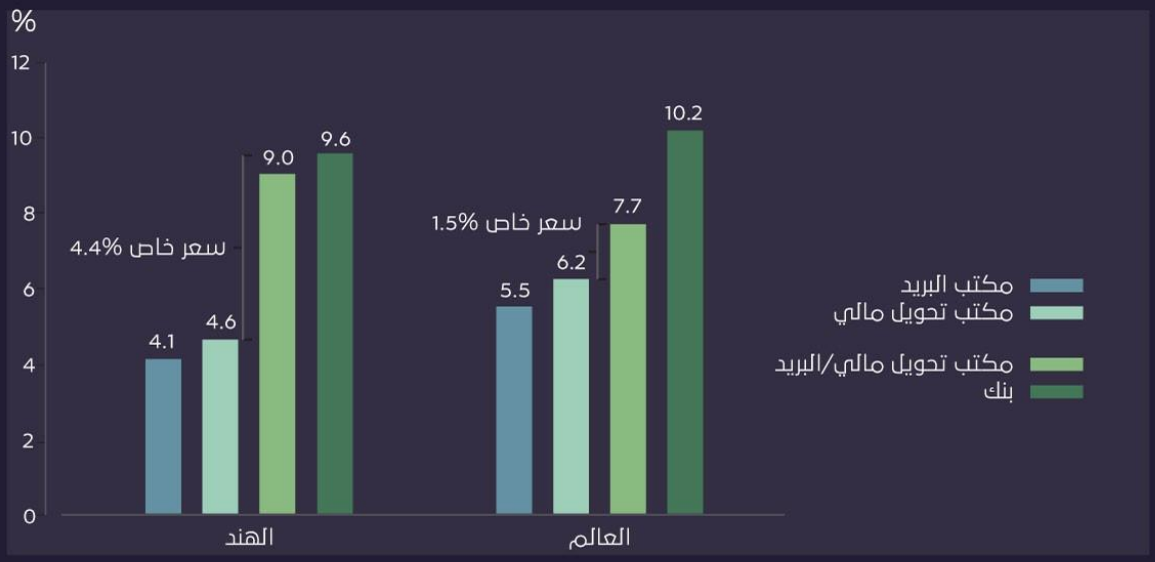

المصادر: حسابات أجراها موظفو البنك الدولي للربع الرابع من عام 2018 بناءً على قاعدة بيانات أسعار التحويلات في جميع أنحاء العالم

ولضمان استمرار تدفقات التحويلات المالية، ينبغي على الحكومات أن تنظر في إمكانية التدخلات قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى لمساندة:

- المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل.
- البنية التحتية الخاصة بخدمات التحويلات المالية.
- أسر المهاجرين التي فقدت دخلها المعيشي في بلدانهم الأصلية.
- الحصول على الخدمات الصحية والسكن والتعليم والوظائف للعمال المهاجرين وأسرهم في الدول المضيفة.

في ظل السيناريو الأسوأ الذي يفقد فيه عدد كبير من المهاجرين وظائفهم، خصوصاً الذين يؤدون أعمالاً تتطلب مهارة أقل ويعملون في صناعات أصابها ضرر شديد، لن تتأثر التحويلات فقط بل ربما نرى بعض الاتجاهات العكسية. فقد تضطر أسرهم إلى إيجاد أموال إضافية لإعادتهم إلى أوطانهم، ما يعرِّض معاش هذه الأسر إلى المزيد من الخطر. ولعل المثال الأبرز في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتجسد في

حالة العشرات من عاملات المنازل الإثيوبيات، التي طفت إلى السطح في أواخر يونيو الماضي، حيث تُركْن أمام السفارة الإثيوبية في بيروت بعد أن أصبح مخدِّموهن غير قادرين على دفع رواتبهن. ومع انعدام المساعدات والبدائل الرسمية، اضطر أفراد أسرهن إلى دفع قيمة تذاكر عودتهن إلى الوطن وتكاليف تدابير الصحة والسلامة عند العودة. وبعد وقوع أحداث مماثلة في شرق آسيا، فقد يؤدي التوجه نحو التخلص من العمال المهاجرين إلى انقطاعات غير مسبوقة في تدفق التحويلات العالمية على المدى القصير.

إن إنفاذ عدد من سياسات الطوارئ قد يوسع الفرص أمام التحويلات المالية لتصبح شريان حياة محتملاً ومحركاً للتعافي بالنسبة إلى العديد من المجتمعات خلال فترة ما بعد "كوفيد-19". وتشمل هذه السياسات منح وضعية قانونية مؤقتة للمواطنين الأجانب الذين انتهت صلاحية تأشيراتهم، وتحديد الخيارات التي تخدم المهاجرين العالقين، وإعطاء منح من أجل تسهيل الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، والتعليم والسكن لكل من المجتمعات المضيفة ومجتمعات المهاجرين في الدول التي تُرسل منها التحويلات المالية.

لقد كشف وباء "كوفيد-19" عن النقص العالمي في المهنيين في قطاع الصحة وعن الحاجة الماسة إلى التعاون بين الدول والاستثمارات طويلة الأجل في مجال التدريب الطبي. لذا فإن الاعتراف بمهارات المهاجرين واللاجئين في الدول المضيفة من أجل سد النقص في المهارات قد يساعد في تحفيز التعافي الاقتصادي في الدول المُرسلة للتحويلات والدول المتلقية لها. وقد أثبتت التحويلات المالية مرونتها في أوقات الأزمات، ويمكن أن تساعد في دعم المجتمعات بالتضافر مع الجهود الحكومية وحزم المساعدات والتحفيز الاقتصادي، ومشاريع الإنعاش التي تقودها المنظمات غير الحكومية.

توقع البنك الدولي في شهر أبريل/نيسان حدوث تراجع حاد في التحويلات العالمية بنسبة 20 في المائة تقريبا نتيجة جائحة كوفيد-19 وحالة الإغلاق العام الكبير، وهو ما يمثل مصدر قلق لأفريقيا التي تفد إليها تحويلات ضخمة – بما يزيد عن 60 مليار دولار أمريكي سنويا – تعد بمثابة شبكة أمان لملايين الأسر المعوزة، لا سيما في المناطق الريفية.

وقد اعتاد المهاجرون وأبناؤهم، سواء ممن هاجروا مؤخرا أو منذ فترة طويلة، على رعاية ذويهم في بلدانهم الأم .وقد كان للتحويلات المالية على مر التاريخ غالبا دور مضاد للاتجاهات الدورية، نظرا لأن المهاجرين يدعمون أسرهم خلال الأزمات – على غرار ما حدث في الفلبين خلال تفشي إنفلونزا الطيور عام 2003.

ولكن أهل الشتات، مثلهم مثل البلدان، عبارة عن مزيج مختلف من الأفراد .وكما توجد أسباب مختلفة وراء هجرة الأشخاص من بلدانهم الأم، تعد كذلك ظروف الأفراد والمجموعات مختلفة ودائمة التغير.

ولتعزيز صمود التحويلات في مواجهة الصدمات وجعل أهل الشتات أقل عرضة للمخاطر المالية، تقترح الخطوات التالية :

– تخفيض الرسوم المفروضة على التحويلات بحيث تحصل الأسر على أكبر قدر من الأموال؛

– رقمنة التحويلات لتسهيل تنفيذها والحد قدر الإمكان من تداول النقود الورقية في الشمال والجنوب؛

– التوعية المالية لمرسلي التحويلات ومتلقيها لتعريفهم بالخيارات المتاحة التي تتمثل إما في الادخار أو البحث عن حلول أكثر نفعا؛

– دعم الشركات غير الرسمية للاندماج في القطاع الرسمي؛

– الاستثمار في الإنتاج لتعزيز الاستقلالية في بلدان الجنوب – لا سيما في المناطق الريفية – بحيث يمكن أن يكون للتحويلات دور أكبر في دعم الاقتصاد الحقيقي وتوفير فرص عمل جديدة.

و في أحدث تقرير يصدره البنك الدولي عن الهجرة والتنمية يقول فيه: إن التحويلات إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل قد زادت بنسبة 5% لتصل إلى 626مليار دولار، وذلك على الرغم من التطورات المعاكسة التي شهدها عام 2022على الصعيد العالمي. وأوضح البنك أن هذه النسبة تقل بشكل حادٍ عن الزيادة المسجلة في عام 2021 والتي بلغت 10.2.%

وتُعد التحويلات مصدراً حيوياً لدخل الأسر المعيشية للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، كما أنها تخفف من حدة الفقر، وتحسن نواتج التغذية، وترتبط بزيادة وزن المواليد وارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس للأطفال في الأسر المحرومة. وتظهر الدراسات أن التحويلات تساعد الأسر المستفيدة على بناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات، على سبيل المثال من خلال تمويل تحسين ظروف السكن وتحمل الخسائر في أعقاب وقوع الكوارث.

أشار البنك الدولي إلى أن العديد من العوامل ساهمت في تشكيل تدفقات التحويلات إلى مناطق البلدان النامية في عام .2022فمع انحسار جائحة كورونا، أدت إعادة فتح الاقتصادات المضيفة إلى رفع مستويات تشغيلهم وتدعيم قدرتهم على الاستمرار في إرسال المساعدات إلى أسرهم في بلدانهم الأصلية. ومن جانب آخر، كان لارتفاع الأسعار آثاره السلبية على قيمة الدخل الحقيقي للمهاجرين. وكان لارتفاع قيمة الروبل أيضاً أثره في ارتفاع القيمة الدولارية للتحويلات الخارجة من روسيا إلى بلدان آسيا الوسطى. وبالنسبة لأوروبا، كان لتراجع اليورو أثره المعاكس في خفض القيمة الدولارية لتدفقات التحويلات إلى منطقة شمال

أفريقيا وإلى مناطق أخرى. أما في البلدان التي عانت من قلة العملات الأجنبية وتعدد أسعار الصرف، فقد انخفضت تدفقات التحويلات المسجلة رسمياً مع تحول تلك التدفقات إلى قنوات بديلة تقدم أسعاراً أفضل.

وتعليقا على ذلك، قال ميكال روتكوفسكي، المدير العالمي لقطاع الممارسات العالمية للحماية الاجتماعية والوظائف بالبنك الدولي" :يساعد المهاجرون في التخفيف مما تعانيه أسواق العمل في البلدان المضيفة من قلة عرض الأيدي العاملة، وهم في ذات الوقت يقدمون الدعم لأسرهم من خلال التحويلات. وقد ساعدت سياسات الحماية الاجتماعية الشاملة العمالَ على التغلب على حالات عدم اليقين التي خلفتها جائحة كورونا وذلك فيما يتعلق بالدخل وفرص العمل. ومثل هذه السياسات يكون لها تأثيرات عالمية من خلال التحويلات، ويجب ألا تتوقف".

وحسب المناطق، فإن أفريقيا هي المنطقة الأكثر تعرضاً للأزمات المتزامنة، بما في ذلك موجات الجفاف الشديد والارتفاعات الحادة في أسعار الطاقة والسلع الغذائية العالمية. وتشير التقديرات إلى أن التحويلات إلى منطقة أفريقيا جنوب الصحراء قد زادت بنسبة 5.2%مقارنة بنسبة 16.4% في العام الماضي. وفي المناطق الأخرى، تشير التقديرات إلى أن تدفقات التحويلات قد ارتفعت بنسبة 10.3% إلى أوروبا وآسيا الوسطى، حيث أدى ارتفاع أسعار النفط والطلب على العمال المهاجرين في روسيا إلى زيادة التحويلات، بالإضافة إلى الأثر المترتب على تقييم العملات. وفي أوكرانيا، يُقدر نمو التحويلات بنسبة 2%، وهو أقل من التوقعات السابقة حيث تم إرسال الأموال للأوكرانيين في البلدان التي تستضيفهم، ومن المرجح أن تزيد نسبة التحويلات المالية التي تُسلم باليد. ويقدر نمو تدفقات التحويلات بنسبة 9.3% في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و3.5% في منطقة جنوب آسيا، و2.5% في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و0.7% في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. وفي عام 2022، ولأول مرة، يقترب بلد واحد وهو الهند من تلقي تحويلات سنوية تفوق 100 مليار دولار.

وفي قسم خاص حول الهجرة الناجمة عن تغيُّر المناخ، يشير الموجز إلى أن الضغوط المتزايدة جراء تغير المناخ من شأنها أن تؤدي إلى زيادة معدلات الهجرة الداخلية في البلدان المتضررة وأن تتسبب أيضاً في تراجع سبل كسب العيش. ومن المرجح أن يقع العبء الأكبر من الضرر على كاهل الفئات الأشد فقراً لأنها غالباً ما تفتقر إلى الموارد اللازمة للتكيف مع تغير المناخ أو الانتقال إلى العيش في مناطق أخرى. وتشير الدراسات إلى أن الهجرة يمكنها أن تلعب دوراً في التكيف مع التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ، من خلال توفير سبل نجاة من الكوارث وأيضاً من خلال التحويلات المالية وغيرها من أشكال الدعم للأسر المتضررة، وذلك على سبيل المثال. وقد تتطلب مواجهةُ التحدي الذي تفرضه الهجرة المرتبطة بتغير المناخ تغيير ما

يتصل بها من أعراف قانونية وأطر مؤسسية دولية، لا سيما في سياق التنقل عبر الحدود، مثلما هو الحال في الدول الجزرية الصغيرة.

وفي هذا الصدد، قال ديليب راثا، كبير مؤلفي تقرير الهجرة والتنمية ورئيس شراكة المعارف العالمية للهجرة والتنمية" :لقد استجاب البشر عبر التاريخ لتدهور المناخ عبر التنقل بغرض البقاء على قيد الحياة. لهذا سيكون التخطيط للهجرة الآمنة والمنتظمة في إطار إستراتيجيات التكيف أمراً ضرورياً لإدارة عمليات النزوح في المناطق المتضررة وما ينتج عنها من تدفق أعداد كبيرة من الأشخاص إلى المجتمعات المحلية المستقبلة للمهاجرين. كما ينبغي النظر إلى إستراتيجيات التنمية الوطنية والإقليمية من منظور الهجرة المرتبطة بتغير المناخ".

ويبرز الموجز كذلك تكلفة إرسال 200 دولار عبر الحدود الدولية إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، حيث ذكر أنها ظلت مرتفعة عند مستوى 6% في المتوسط في الربع الثاني من عام 2022، وذلك وفقاً لقاعدة بيانات البنك الدولي لأسعار التحويلات في العالم .وتمثل شركات تشغيل شبكات الهاتف المحمول أرخص وسيلة لإرسال الأموال 3.5%، لكن نسبة استخدام القنوات الرقمية تقل عن 1% من إجمالي حجم المعاملات المُنَفَذة. وتتيح التقنيات الرقمية خدمات تحويلات أسرع وأرخص كثيراً. إلا أن عبء الامتثال للوائح مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب لا يزال يفرض قيوده على تعامل مقدمي خدمات التحويلات الجدد مع البنوك المراسلة. كما تؤثر هذه اللوائح أيضاً على حصول المهاجرين على خدمات التحويلات الرقمية.

الاتجاهات الإقليمية للتحويلات المالية

تشير التقديرات إلى أن التحويلات إلى منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ شهدت ارتفاعاً بنسبة 0.7% لتصل إلى 134 مليار دولار في عام 2022، ما أدى إلى الحد من تراجعها خلال العامين الماضيين. كما أدى نقص العمالة في قطاعي الضيافة والصحة في اقتصادات البلدان مرتفعة الدخل وارتفاع أسعار النفط الذي جاء في صالح دول مجلس التعاون الخليجي، إلى ارتفاع الطلب على العمال في عام 2022، الأمر الذي ساهم في زيادة التحويلات. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أن التحويلات إلى الصين قد انخفضت بنسبة 4% تقريباً، مدفوعة بالقيود المفروضة على سفر العمال إلى الخارج بسبب السياسات المتعلقة بالتصدي لجائحة كورونا. ومن بين الاقتصادات التي تشكل فيها تدفقات التحويلات نسبة كبيرة من إجمالي ناتجها المحلي تونغا (50%) وساموا (34%). ومن المتوقع أن تنخفض التحويلات بنسبة 1% في عام 2023 بسبب تردي الأوضاع في بلدان المقصد. كما ارتفعت تكلفة إرسال 200 دولار إلى بلدان المنطقة لتسجل 6.2% في المتوسط في الربع الثاني من عام 2022، مقارنة بنسبة 5.8% قبل عام.

وفيما يخص منطقة أوروبا وآسيا الوسطى، تشير التقديرات إلى أن تدفقات التحويلات قد زادت بنسبة 10.3% لتصل إلى 72 مليار دولار في عام 2022. كما أدى ارتفاع أسعار النفط والطلب على العمال المهاجرين إلى زيادة تدفق التحويلات من روسيا إلى بلدان آسيا الوسطى. أما ارتفاع قيمة الروبل مقابل الدولار فكان له أثره في ارتفاع القيمة الدولارية للتحويلات الخارجة من روسيا إلى هذه البلدان. وكنسبة من إجمالي الناتج المحلي، فقد تجاوزت حصيلة التحويلات إلى جمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان .30%ومن المتوقع أن يشهد عام 2023 المزيد من الانخفاض في تدفقات التحويلات لتهبط إلى 4.2% بسبب ضعف الآفاق المستقبلية للبلدان الرئيسية المرسلة للتحويلات المالية. وارتفعت تكلفة إرسال 200 دولار إلى بلدان المنطقة بشكل طفيف حيث بلغت 6.4% في المتوسط في الربع الثاني من عام 2022 (البيانات لا تشمل ممرات التحويلات التي مصدرها روسيا.(

وتشير التقديرات إلى ارتفاع التحويلات إلى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بنسبة 9.3% في عام 2022 حيث بلغت 142 مليار دولار. وتُظهر بيانات الأشهر التسعة الأولى من عام 2022 زيادة بنسبة 45% لنيكاراغوا، و20% لغواتيمالا، و15% للمكسيك، و9% لكولومبيا. وساهمت الزيادة في نسبة تشغيل المهاجرين من أمريكا اللاتينية في الولايات المتحدة في ارتفاع تدفقات التحويلات. كما ساهمت التحويلات التي يتلقاها المهاجرون العابرون في تدفقات قوية في المكسيك وبلدان أمريكا الوسطى. وتتجاوز التحويلات 20% كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في كلٍ من السلفادور وهندوراس وجامايكا وهايتي. في عام 2023، من المرجح أن يتراجع نمو التحويلات إلى 4.7% بسبب ضعف الآفاق الاقتصادية للولايات المتحدة وإيطاليا وإسبانيا. وبلغت تكلفة إرسال 200 دولار إلى بلدان المنطقة 6% في المتوسط في الربع الثاني من عام 2021، ارتفاعاً من 5.6%قبل عام.

وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تشير التقديرات إلى أن التحويلات إلى بلدانها النامية قد زادت بنسبة 2.5 %في عام 2022 لتصل إلى 63 مليار دولار، مقارنة بنسبة زيادة بلغت 10.5% العام الماضي. ويرتبط البطء في نمو التحويلات جزئياً بتآكل مكاسب الأجور الحقيقية في منطقة اليورو، حتى مع زيادة الطلب على التحويلات في بلدان الموطن في خضم تدهور الأوضاع هناك، ومنها موجات الجفاف التي ضربت بلدان المغرب وارتفاع أسعار واردات القمح. وكنسبة من إجمالي الناتج المحلي، تعتبر التحويلات كبيرة في لبنان (38%) والضفة الغربية وقطاع غزة (19%). ومن المتوقع أن تنمو تدفقات التحويلات بنسبة 2% في عام 2023. وبلغت تكلفة إرسال 200دولار في المتوسط إلى بلدان المنطقة 6.3% في الربع الثاني من عام .2022

ونمت التحويلات إلى بلدان منطقة جنوب آسيا بما يقدر بنحو 3.5% لتصل إلى 163 مليار دولار في عام 2022، ولكن هناك فروقاً كبيرة فيما بين بلدانها، بدءاً من الارتفاع المتوقع في التحويلات إلى الهند بنسبة 12% – التي تسير على طريق تلقي تحويلات تصل إلى 100 مليار دولار هذا العام – مروراً بزيادة قدرها 4% في نيبال، ونهاية بتراجعٍ إجمالي بنسبة 10% لباقي بلدان المنطقة. ويعكس تيسير تدفقات التحويلات إيقاف العمل بالحوافز الخاصة التي قدمتها بعض الحكومات لجذب هذه التدفقات وقت تفشي الجائحة، فضلاً عن تفضيل المهاجرين استخدام قنوات التحويل غير الرسمية التي توفر أسعار صرف أفضل. وتعززت التحويلات إلى الهند من خلال ارتفاع الأجور وقوة سوق العمل في الولايات المتحدة وبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأخرى. أما في بلدان المقصد بمجلس التعاون الخليجي، فقد حرصت الحكومات الإبقاء على معدلات التضخم منخفضة من خلال تدابير الدعم المباشر التي تحمي قدرة المهاجرين على إرسال التحويلات. وبلغت تكلفة إرسال 200 دولار إلى بلدان المنطقة 4.1% في المتوسط في الربع الثاني من عام 2022، انخفاضاً من 4.3% قبل عام.

وزادت التحويلات إلى أفريقيا جنوب الصحراء، وهي المنطقة الأكثر تعرضاً لتأثيرات الأزمة العالمية، بنسبة 5.2% لتصل إلى 53مليار دولار في عام 2022، مقارنة بنسبة 16.4% في العام الماضي (ويرجع ذلك أساساً إلى التدفقات القوية إلى نيجيريا وكينيا). ومن المتوقع أن تنخفض التحويلات في عام 2023 لتسجل 3.9% مع استمرار التطورات المعاكسة على الصعيد العالمي وأيضاً على صعيد البلدان الإقليمية التي تمثل مصدراً للتحويلات. وكنسبة من إجمالي الناتج المحلي، تشكل التحويلات حصة كبيرة في غامبيا (28%) وليسوتو (21%) وجزر القمر (20%). وبلغت تكلفة إرسال 200 دولار إلى بلدان المنطقة 7.8% في المتوسط في الربع الثاني من عام 2022، انخفاضاً من 8.7% قبل عام. ويبلغ متوسط تحويل الأموال من البلدان الواقعة في ممرات التحويل الأقل تكلفة 3.4% مقارنة بنسبة 25.2% للممرات الأكثر تكلفة.

جدير بالذكر أن موجز عن الهجرة والتنمية يحلل الاتجاهات في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالهجرة وهي :زيادة حجم التحويلات المالية كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، وخفض تكاليف التحويلات، بالإضافة إلى خفض تكاليف توظيف المهاجرين.